

دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي

The Role of Judicial Accounting to Reduce the Financial corruption

(دراسة ميدانية)

**د. مشاعل عبدالرحيم عبدالرحمن - أستاذ مساعد - قسم المحاسبة- كلية الإدارة والأعمال
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.**

مستخلص:

هدف البحث التعرف على دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واختارت الباحثة عينة عشوائية تكونت من (٥٢) فرداً ممن ينتمون لمجتمع البحث من المساهمين والمستثمرين والعاملين في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية.

وكانت أهم نتائج البحث أن المحاسبة القضائية لعبت دوراً كبيراً في مكافحة الفساد المالي، وأن المؤهلات العلمية والعملية لها أثر بالغ الأهمية في اكتشاف الفساد المالي، وكذلك أدت فاعلية المحاسبة القضائية إلى تحسين جودة التقارير المالية. كما توصي الباحثة بضرورة اعتماد مادة المحاسبة القضائية ضمن المنهج التعليمي كمادة أساسية ، وذلك خطوة أولية في سبيل النهوض بهنئة المحاسبة القضائية، وأيضا الحاجة إلى عقد ورشات عمل ومؤتمرات خاصة بالتعريف بالمحاسبة القضائية وأهميتها في إطار دعم وتمكين المحاسبين، وضرورة تطوير آليات عمل مركز التحكيم لدى جمعية المحاسبين والمراجعين في المملكة العربية السعودية تمهدأ لأن يصبح مستقبلاً كجامعة مستقلة للمحاسبين القضائيين، ويتماشى مع رؤية ٢٠٣٠.

Abstract

The research aims to identify the role of judicial accountability in the reduction of the practices of financial corruption Application to the Saudi corporations, so that the study used a descriptive and analytical approach, opting researchers random sample consisted of (52) individuals who belong to the research community working Shareholding company in Saudi Arabia. The most important results that judicial accountability played a big role in the fight against financial corruption and that the scientific and practical qualifications to have an effect very important in the discovery of financial corruption, as well as the effectiveness of judicial accountability led to improve the quality of financial reporting. The researcher recommends the necessary to adopt judicial accounting items within the curriculum as a basic material, an initial step towards the advancement of the profession of judicial accountability, and also the need to hold workshops and specialcon-

ferences definition of judicial accountability and their importance in the framework of supporting and empowering accountants, and the need to develop the work of the Arbitration Centre mechanisms of Accountants and Auditors Association in Saudi Arabia in preparation to become a future independent grouping of Accountants judicial and in line with vision 2030.

تمهيد:

شهد المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة انهيارات مالية، وارتفاع معدل الجرائم المالية، وزادت شكوك المستثمرين والمساهمين والمقترضين حول وجود غش وتضليل في القوائم المالية كما، ارتفع معدل الدعاوى، أو المنازعات القضائية، ومن ثم زاد احتجاج القضاء إلى خبراء محاسبين يمكن الاستفادة من خبرتهم ، ومهارة وعمق في تحرياتهم، وإبداء آرائهم حول الدعاوى القضائية التي تختص بالمخالفات المالية، والغش في القوائم المالية، وكان ذلك دافعا إلى ظهور المحاسبة القضائية التي من خلالها تتمكن مهنة المحاسبة من حماية النظام المالي للشركات، وضبط الغش، ووضع حد لتلك الانهيارات المالية، كذلك تساعد المحاسبة القضائية رجال القضاء من إقرار الحق، وتحقيق العدالة ، وذلك من خلال توفير أساس علمي لخبراء المنازعات التجارية يُرجع إليه عند النظر في الدعاوى القضائية الموكلة إليهم.

تمثل المحاسبة القضائية أحد أساليب المحاسبة المتعدد والتي ظهرت منذ عدة قرون لفض النزاعات الناشئة بين منشآت الأعمال والأطراف المستفيدة، والتي تعد إحدى المهام الموكلة للمراجعين القانونيين والمحاسبين المعتمدين من قبل الجهات القضائية لإبداء الرأي الفني حول القوائم والتقارير المالية، أو العقود المنفذة بين كافة الأطراف المتعاملين مع منشآت الأعمال، وأن الحاجة المتزايدة لخدمات المحاسبين القضائيين وفي جميع المجالات - جعلت مهنة المحاسبين القضائي واحدة من المهن الأكثر أماناً من بين عشرين مهنة مرموقة في العالم.

وتزايد - حديثاً- الاهتمام المحلي والدولي بمكافحة الفساد المالي والإداري، وخاصة في ظل النطروحات المتلاحقة للحياة الاقتصادية والتي تتحم على منظمات الأعمال ضرورة مكافحة الفساد المالي والإداري، وحتى يتسعى لهابقاء الآمن في بيئة الأعمال، حيث كان الفساد المالي والإداري هو السبب الرئيس في انهيار العديد من الشركات العملاقة حول العالم، أيضاً فإن الأزمة العالمية الأخيرة كان من أهم أسبابها ضعف آليات المحاسبة والمراجعة في اكتشاف قضايا الفساد المالي والإداري في الشركات، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الأول- الإطار المنهجي والدراسات السابقة:

١. مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

أ. ما مدى تأثير المحاسبة القضائية في الفساد المالي ؟

ب. ما مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية الالزام لتطبيق مهنة المحاسبة القضائية لاكتشاف الفساد المالي ؟

ج. هل يمكن وضع حلول ناجحة لمعالجة ممارسات المخالفات المحاسبية والقضاء على مظاهرها؟

٢. أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

أ. يهدف البحث إلى تسلیط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية من حيث نشأتها، وتطورها، وأهدافها، وطبيعة الخدمات التي توفرها.

ب. بيان أهمية ودور المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الاحتيال.

ج. تقديم المقترنات التي من شأنها أن تساهم في تطبيق مهنة المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي.

٣. فرضيات البحث:

أ. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي.

ب. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمية والعملية واكتشاف الفساد المالي.

ج. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير المالية.

٤. أهمية البحث:

تبغ أهمية البحث في الدور الكبير الذي يقوم به المحاسب القضائي للكشف عن عمليات الاحتيال والفساد المالي، وطرق ردعه، وكيفية الاستعانة بالمحاسبة القضائية، وتحديد المؤهلات العلمية، والعملية الواجب توفرها في المحاسين الماليين.

٥. أدوات جمع البيانات:

أ. بيانات أولية: استماراة الاستبانة.

ب. بيانات ثانوية: الدوريات، والتقارير، والمؤتمرات العلمية، والرسائل الجامعية.

٦. حدود البحث:

أ. حدود مكانية: الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية .

ب. حدود زمانية : ١٤٤٠ هـ - (٢٠١٩) .

ج. حدود موضوعية : التركيز على المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي.

٧. منهجة البحث:

أ. المنهج التاريخي لتتبع وتقييم الدراسات السابقة.

ب. الاستنبطاني لتحديد محاور البحث.

ج. الاستقرائي لوضع الفروض.

د. الوصفي التحليلي باتباع أسلوب دراسة الحالة بالتطبيق على الشركات المساهمة.

٨. هيكل البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة محاور، المحور الأول تناولت فيه الإطار المنهجي والدراسات السابقة، والمحور الثاني الإطار النظري للبحث، والمحور الثالث الجانب التطبيقي، واختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات.

ثانياً- الدراسات السابقة:

١- (الجليلي، 2012)

تناولت هذه الدراسة دور المحاسبين القضائيين في الكشف والتقصي لعمليات غسيل الأموال - دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي - وهدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه المحاسبون بشكل عام، والمحاسبون القضائيون بشكل خاص من خلال مسؤولية السعي باجتهاد واحترافية إلى التعرف على الأنشطة المتعلقة بهذه الجريمة، وتركزت مشكلة الدراسة في ضرورة تسلیط الضوء على دور المحاسب بشكل عام، والمحاسب القضائي بشكل خاص في الكشف والتقصي لعمليات غسيل الأموال والجرائم ، وكانت أهم النتائج والتوصيات أن المحاسبة باعتبارها نشاطاً اجتماعياً يخدم المجتمع تواجه تحديات عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، مما يحتم على المحاسبين أن يكونوا أكثر براعة في مواجهة هذه التحديات والاستجابة لها .

٢- (al, 2012)

هدفت الدراسة إلى بيان عمل المحاسب القانوني والمنشور في مجلة (المحاسبون) والمترجم عن نشرة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (CPA Insider) قد بين مجالات عمل المحاسب القضائي المختلفة، ومشكلة تعطل العمل والمسؤولية ، تمثلت مشكلة الدراسة في منع الغش، وكشف الأساليب المحاسبية الخادعة أدت إلى وجود طلب قوي من الشركات على المحاسبة القضائية، وخدمات المحاسبين القضائيين لفحص النشاطات المالية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها: توسيع نطاق عمل المحاسبة القضائية يوجب وجود مؤهلات علمية ومهنية خاصة أن توافر بالمحاسبين القضائيين، أوصت الدراسة بضرورة تأهيل المحاسب القضائي تأهيلاً علمياً وعملياً ليلبي متطلبات العمل ، ضرورة وجود تشريع يحدد مجالات عمل المحاسبين القضائي .

٣- دراسة (Sui, 2013)

هدفت الدراسة إلى توضيح الشروط والطرق والوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير هذا المجال الجديد من مجالات المحاسبة في دولة الصين. تمثلت مشكلة الدراسة في التطور الصناعي الكبير الذي شهدته الصين في السنوات الأخيرة وما يخلفه ذلك التطور من انتشار وتفشي حالات الغش والخداع المالي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها : هناك فجوة ما بين العرض والطلب على خدمات المحاسبة القضائية أثر كبير في تنظيم النشاط الاقتصادي؛ وذلك لحاجة اقتصاد السوق المتغيرة لها وتفاعلها لحماية الاقتصاد، وحقوق ومصالح الجمهور والحد من حدوث مشاكل اقتصادية قد تكون من الصعب تجنبها، أوصت الدراسة الرجوع للمحاكم للمحاسبين القضائيين من أجل تحديد بعض الممارسات المحاسبية في القضايا؛ لأن هناك كثير من القضايا القانونية بحاجة إلى محاسبين قضائيين من أجل تحديد بعض الممارسات المحاسبية في القضايا القانونية؛ لأن هناك كثير من القضايا القانونية بحاجة إلى محاسبين قضائيين تكمن لديهم الخبرة المحاسبية والقانونية

٤- دراسة (الكبيسي ع، ٢٠١٦) :

تناولت هذه الدراسة دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي

نظر القضاء والمحاسبين القضائي في الأردن، وهدفت إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية، وبصورة عادلة في الأردن، وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسبين القضائي، وتركزت مشكلة الدراسة في عدم توفر المعلومات اللازمة للوقوف على مدى أهمية، أو مكانة المحاسبة القضائية في فض القضايا، أو النزاعات ذات الطبيعة المالية، واقتصرت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: على الجهات الأكاديمية، وخصوصاً في مجال المحاسبة، أن تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية، وعلى الأخض في مراحل الدراسات العليا والشهادات المهنية، وفتح برامج في تخصصات المحاسبة القضائية أسوة بالجامعات.

٥- دراسة (A. O. Enofe, 2016)

هدفت الدراسة دراسة كفاءة وفعالية المحاسبة القضائية في تحسين الخصائص النوعية لتقارير المالية في نيجيريا بالتطبيق على القطاع الخاص على وجه التحديد. مثلت الدراسة في فقدان المستثمرين والمقرضين الثقة والشفافية في البيانات والتقارير المالية المنشورة من قبل الشركات؛ مما أدى إلى هجرة رؤوس المال خارج الدولة. ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في تقييم الداء المالي للمؤسسات، والحد من إصدار التقارير المالية المشبوهة بإضفاء المصداقية عليها. توصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن هناك علاقة إيجابية بين المحاسبة القضائية، ومصداقية القوائم المالية، تؤثر المحاسبة القضائية في نوعية التقارير المالية وجودتها. أوصت الدراسة بتدريب المحاسبين العاملين في القطاع الخاص في نيجيريا على عموميات وخصوصيات المحاسبة القضائية للحد من التباين في المعلومات المالية والتضارب في المصالح بين أصحاب المؤسسة والمساهمين فيها.

٦- دراسة (هارون، ٢٠١٦):

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية في مجال دعم المحاكمات، وكتابة التقارير، وتتبع الأحداث، وجمع الحقائق، وتوضيح الطرق التي يتم من خلالها اكتشاف عمليات إدارة الأرباح. مثلت مشكلة الدراسة في حالات الإفلاس، ومن الدعاوى القضائية التي تعرضت لها العديد من الشركات حول العالم والتي كان لانهيارها آثار في المجتمع والاقتصاد على مختلف المستويات والأرصدة نتيجة ممارسة إدارة الأرباح التي أشارت الكثير من الاتهامات حول المحاسبة والمراجعة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها: للمحاسبة القضائية دور مهم وأساسي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؛ وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمه من تقييم للأداء المالي والتقرير عنه، أوصت الدراسة على تحقيق الاستفادة القصوى من فاعلية آليات وأساليب المحاسبة القضائية بغرض تحقيق أعلى قدر لفاعلية أفراد الإدارات التنفيذية والعاملين بالمنشآت، والتأكد من أنهم يتصرفون بدرجات عالية من قيم النزاهة والحقيقة والاستقامة.

٧- (نور، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع المحاسبة القضائية في السودان من حيث المفاهيم العامة، و مجالات الاستخدام والأساليب والإجراءات المتبعة، ودورها في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي، والوقوف على مفهوم الفساد المالي بصورة الحديثة وأساليبه المستحدثة. وتأتي أهمية الدراسة من خلال الدور المتكامل لكل من المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم

تحريرات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية؛ مما يهدى الطريق للمحاسب لكي يكون مستشاراً وخبرياً مالياً. توصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن للمحاسبة القضائية دوراً مهمّاً في الحد من ممارسات الفساد المالي، وأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية، والحد من ممارسات الفساد المالي. أوصت الدراسة بالعمل على الاستفادة القصوى من فاعلية أساليب المحاسبة القضائية بغرض ضبط الأداء المالي والسلوك المهني في جميع المستويات الإدارية؛ وذلك لما تتضمنه من آليات تساعده في كشف الغش والحد من الفساد.

٨- دراسة (عبيد، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى كشف العلاقة بين المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية، وافتقرت إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية لتحسين جودة التقارير المالية، توصلت الدراسة بعدة نتائج منها: تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحاضر بسبب وجود مشاكل حقيقة بين الإدارة، وأصحاب المصالح، وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي بشأن أهمية المحاسبة القضائية وأساليبها بين أوساط المهنيين والأكاديميين.

المحور الثاني - الإطار النظري: مفهوم وخصائص المحاسبة القضائية:

أدت موجة الانهيارات والفضائح المالية الأخيرة للعديد من الشركات والبنوك العالمية، مثل إنرون Enron ، وشركة وورلدكوم WorldCom ، وشركة آرثر أندرسون Arthur Anderson خلال التسعينات وبداية الألفية إلى تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية، والبعض يطلق عليها المحاسبة العدلية؛ وذلك لمنع واكتشاف الغش في التقارير المالية، وظهرت المحاسبة القضائية لمنع واكتشاف الغش ، وهي أحد المصطلحات التي تستخدم لوصف النشاطات التي يقوم بها الأفراد الذين يكونون مهتمين بمنع واكتشاف الغش ، ويطلق على الذين يزاولون هذه المهنة مدققي الغش ، معainو الغش ، مهنة منع الخسارة، المحاسبة التحقيقية، أو التحليلية، أو (الاستقصائية) أو غيرها (السيسي، ٢٠٠٦).

مهنة المحاسبة القضائية تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، وهي تستعين بالقانون، ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم، فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقير والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية، ومن ثم في عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة.(الكبيسي، ٢٠١١)

ورد للمحاسبة القضائية عدة تعريفات منها: أن المحاسبة القضائية هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريرات والعمل داخل إطار قانوني والذي يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية، (درغام، ٢٠١٢) وعرفت كذلك بأنها إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية المتقدمة والتدقير مع مهارات التحريرات لحل المشكلات القانونية، ويعد تقرير المحاسب القضائي دليلاً لإثبات في الدعاوى والمنازعات القضائية، كما يقدم أيضاً تحليلاً محاسبياً ملائماً لهيئة القضاء يصلح كأساس للنقاش والجدل، ثم حسم وحل المنازعات القانونية.

تتراوح أهمية المحاسبة القضائية بين عدة أسباب منها: رفع أداء وكفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية، كما تساعد على القضاء في سرعة البت في المنازعات القضائية، وسرعة الفصل فيها عن طريق التحري عن الاحتياطات المالية في القوائم المالية، ورفع التقارير إلى القضاء، وكذلك ساهمت المحاسبة القضائية على تضييق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمُستثمرين؛ مما يؤدي إلى طمأنة ثقة الجمهور في التقرير المالي، ويقلل من فجوة الثقة.(الدين، ٢٠١٠)

أساليب المحاسبة القضائية :

تمارس المحاسبة القضائية من خلال أسلوبين هما:(السيسي، ٢٠٠٦)

المراجعة التفاعلية: وهي التي تهدف إلى إجراءات التحريرات الالزمة عن المناطق، أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود غش بها أو عدم وجوده ، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.

المراجعة البعدية: وتهدف إلى الفحص من عدة جوانب وهي تتضمن ما يلي:

- المراجعة التشريعية : وتقوم تلك المراجعة على دراسة وتقدير نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة .

- الالتزام المنظم : ويستخدم ذلك في حالة المراجعة الحكومية؛ حيث يتم التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وإثبات المدفوعات الحكومية .

- الأداة التشخيصية: وهي تستخدم لإجراءات فحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.

مما سبق يتضح أن الأسلوبان السابقان أساسيان ومكملان لبعضهما؛ حيث يتم تحديد الأمور المشكوك فيها، والتأكد منها، إضافة لدراسة وتقدير الوضع العام للحالة محل الدراسة بصفة عامة ورغم ذلك يبقى لكل منها استخداماته وأغراضه الخاصة وفقاً للزمان والمكان المناسبين .

المحاسبة القضائية مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع؛ حيث أنها تستعين بالقانون، ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم، فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية، ومن ثم في عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة.

مفهوم لفساد المالي:

يقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية، ومخالففة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في مؤسسات الدولة، أو مؤسسات القطاع الخاص فضلاً عن الانحرافات التي تنشأ نتيجة ضعف نظم المعلومات المحاسبية، وغياب دورها الرقابي في مخالفبة التعليمات بأجهزة الرقابة المالية، ويقصد به أيضاً كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفية لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، وإلى عدم استقرار المجتمع.(شحاته، ٢٠١١)

وعرف أيضاً الفساد المالي على أنه جمل الانحرافات المالية، ومخالففة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ووحداتها ومخالفبة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والوحدات العامة والشركات. وعموما فالفساد الإداري والمالي يتركز أساساً في المعاملات

التي تكون المؤسسات العامة طرفاً فيها.(سعيد، ٢٠١٤)

مظاهر الفساد المالي: تتمثل في انتهاك القوانين والأنظمة والقواعد والتعليمات المالية التي تنظم وتحكم سير النشاط المالي في المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، وأهمها على الإطلاق الإسراف في استخدام المال العام، الاحتكام، التهرب الضريبي، تبييض الأموال، سوء تسيير المال العام، مخالفة تعليمات أجهزة الرقابة الحكومية.

دور المحاسبة القضائية في كشف الفساد المالي والغش يتمثل في الاهتمام بأشكال التضليل من خلال تقديم المفاهيم الأساسية لمنع وفحص الغش والاحتيال، وتطبيق مهارات التفكير الخلاق داخل إطار مهني يشمل على تطبيق نظريات ملائمة لتعريف ومنع الغش مع التركيز على حل المشاكل غير الهيكلية، وأيضاً تطبيق المعرفة الجنائية والقانون المدني من أجل استخدام وتحليل الأدلة، وكذلك حقوق الأفراد، وفهم وتقييم بيئة الرقابة الداخلية وأشار تكنولوجيا المعلومات على هذه البيئة، وأخيراً توصيل نتائج الفحص بفعالية من خلال الاتصالات الشفوية والتقارير المكتوبة.(احمد، ٢٠١٦)

المحور الثالث- الدراسة الميدانية :

إجراءات الدراسة الميدانية :

إجراءات الدراسة الميدانية الهدف منها هو تحديد محتوى الدراسة الذي يحقق أهدافها وإثبات فرضياتها؛ وذلك من خلال تحديد مجتمع عينة الدراسة ومصادر المعلومات وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

مجتمع الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث على أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويكون المجتمع الدراسة من العاملين بشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية.

عينة البحث :

قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية تكونت من (٥٢) فرداً ممن ينتمون لمجتمع البحث ، والجداؤل التالية توضح عينة البحث حسب الجنس، العمر، والمؤهل العلمي، المؤهل المهني، المؤهل الوظيفي، التخصص، سنوات الخبرة ، وذلك حسب الجداول التالية:

جدول (١)

يوضح عينة البحث حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	٢٦	٥٠
أنثى	٢٦	٥٠
المجموع	٥٢	١٠٠

يتضح من جدول (١) أن ما نسبته ٥٠% من عينة البحث ذكور، وكانت الإناث تحمل النسبة نفسها، وهي ٥٠%.

جدول (٢)

يوضح عينة البحث حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من ٣٠	٢٢	٤٢,٣
من ٣٠ - ٤٠	١٩	٣٦,٥
من ٤٠ - ٥٠	٩	١٧,٣
أكثر من ٥٠	٢	٣,٨
المجموع	٥٢	١٠٠

يتضح من جدول (٢) أن ما نسبته ٤٢,٣ % من عينة البحث أعمارهم أقل من ٣٠ سنة ، ٣٦,٥ % أعمارهم من ٣٠ - ٤٠ ، ١٧,٣ % أعمارهم من ٤٠ - ٥٠، بينما ٣,٩ % أعمارهم أكبر من ٥٠ .

جدول (٣)

يوضح عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	٢٠	٣٨,٥
ماجستير	١٧	٣٢,٧
دكتوراه	٣	٥,٨
غير ذلك	١٢	٢٣,١
المجموع	٥٢	١٠٠

يتضح من جدول (٣) أن ما نسبته ٣٨,٥ % من عينة البحث مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، ٣٢,٧ % مؤهلهم العلمي ماجستير ، ٥,٨ % مؤهلهم العلمي دكتوراه ، بينما ٢٣,١ % يحملون مؤهلات أخرى.

جدول (٤)

يوضح عينة البحث حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية %
هيئة المحاسبين القانونيين	١٣	٢٥
ACCA	٣	٥,٨
CPA	٥	٩,٦
CIA	٤	٧,٧
غير ذلك	٢٧	٥١,٩
المجموع	٥٢	١٠٠

يتضح من جدول (٤) أن ما نسبته ٢٥ % من عينة البحث يتبعون هيئة المحاسبين القانونيين ، ٥,٨ % يتبعون ACCA ، ٩,٦ % يتبعون CPA ، ٧,٧ % يتبعون CIA ، بينما ٥١,٩ % يتبعون مؤهلات مهنية أخرى.

جدول (٥)

يوضح عينة البحث حسب المؤهل الوظيفي

المؤهل الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
عضو هيئة تدريس	٩	١٧,٣
محاسب	٢٨	٥٣,٨
مراجع ومحاسب قانوني	٤	٧,٧
قاضي	٠	٠
غير ذلك	١١	٢١,٢
المجموع	٥٢	١٠٠

يتضح من جدول (٥) أن ما نسبته ١٧,٣ % من عينة البحث مؤهلهم الوظيفي عضو هيئة تدريس ، ٥٣,٨ % لديهم مؤهل محاسب ، ٧,٧ % لديهم مؤهل مراجع ومحاسب قانوني ، بينما ٢١,٢ % يحملون مؤهلات أخرى.

جدول (٦)

يوضح عينة البحث حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	٣٤	٦٥,٤
قانون	٣	٥,٨
إدارة	٦	١١,٥
غير ذلك	٩	١٧,٣
المجموع	٥٢	١٠٠

يتضح من جدول (٦) أن ما نسبته ٦٥,٤ % من عينة البحث تخصص محاسبة ، ٥,٨ % تخصص قانون ، ١١,٥ % تخصص إدارة ، بينما ١٧,٣ % يحملون تخصصات أخرى.

جدول (٧)

يوضح عينة البحث حسب سنوات الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من ٥ سنوات	٢٥	٤٨,١
من ٥ - ١٠ سنوات	١١	٢١,٢
أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٣٠,٨
المجموع	٥٢	١٠٠

يتضح من جدول (٧) أن ما نسبته ٤٨,١ % من عينة البحث لديهم سنوات خبرة أقل من ٥ سنوات، ٢١,٢ % لديهم سنوات خبرة من ٥ - ١٠ ، ٣٠,٨ % لديهم سنوات أكثر من ١٠ سنوات خبرة.

تصميم استماراة الدراسة :

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة صُمِّمت الاستبانة والتي تعكس عينة الدراسة والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية، وتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة وتحلّل للوصول للنتائج المحددة.

صياغة فقرات الاستبيان:

تكونت فقرات الاستبيان من (10) فقرة، مقسمة إلى ثلاثة مجالات على النحو التالي:

المجال الأول : دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي ، وتكون من (5) فقرات.

المجال الثاني : دور المؤهلات العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي، وتكون من (5) فقرات.

المجال الثالث : فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير، وتكون من (5) فقرات.

تحديد طريقة الاستجابة:

أعطي لكل فقرة من فقرات الاستبيان وزن نسبي مدرج وفق سلم متدرج خماسي حسب الجدول التالي:

لا أوفق بشدة	لا أافق	محايد	أافق	أوفق بشدة
١	٢	٣	٤	٥

وقد أتبع العكس في حالة الفقرات السلبية ، وبذلك تحصر درجات أفراد عينة البحث ما بين (10) درجة كحد أدنى إلى (70) درجة كحد أقصى.

صدق أدلة البحث:

الاتساق الداخلي:

للتحقق من الاتساق الداخلي قامت الباحثة بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجات عينة البحث على جميع فقرات الاستبيان ودرجته الكلية، كما هو مبين في جدول (٨) الآتي:

جدول (٨)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجالات الثلاثة للاستبيان مع الدرجة الكلية

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيزون	معامل الارتباط	الفقرة	m
المجال الأول: دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي				
*.,..	.٧٤٣		هل للمحاسبة القضائية دور فعال في مكافحة الفساد المالي	1.
*.,..	.٦٦٧		تساعد المحاسبة القضائية في اكتشاف حالات الغش و الفساد.	2.
*.,..	.٦٩٠		اكتشاف عمليات الاحتيال يتطلب استخدام تقنيات المحاسبة القضائية المتنوعة.	3.
*.,..	.٨٣١		هل ترى أن المحاسبة القضائية تعدُّ من أحد أركان منظومة اكتشاف الغش والاحتيال المالي.	4.
*.,..	.٥٩٩		هل تؤيد إضافة مقرر المحاسبة القضائية لتخصص المحاسبة في الجامعات.	5.
المجال الثاني : دور المؤهلات العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي				
*.,..	.٨٧٢		توفر المعرفة بالبرامج المحاسبية المختلفة والثغرات فيها يساعد في اكتشاف الاحتيال المالي.	6.
*.,..	.٥٤٢		تنوع المؤهلات العلمية والعملية يساعد الحكومات على فهم ومراقبة عمليات وأنشطة الشركات واكتشاف الفساد المالي.	7.
*.,..	.٧٦٣		عدم كفاية الموارد البشرية المتخصصة في المجال المحاسبي سبب من أسباب زيادة الاختلاسات وعمليات الفساد المالي.	8.
*.,..	.٨٧٣		هل تؤثر الخبرة العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي؟	9.

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ييج سون لارتباط	الفقرة	م
*٠,٠٠٠	٠,٦٤٧	برأيك هل يتطلب على كل محاسب قبل مزاولة المهنة أن يكون لديه مؤهلات علمية وشهادات أكثر من شهادة البكالوريوس؟	.١٠
المجال الثالث : فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير			
*٠,٠٠٠	٠,٧٤٦	المحاسبة الاستقصائية القضائية وسيلة فعالة لكشف الغش في القوائم المالية.	.١١
*٠,٠٠٠	٠,٨٥٣	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير.	.١٢
*٠,٠٠٠	٠,٥٦٨	المحاسبة القضائية لها دور فعال في تحسين جودة عملية مراجعة القوائم المالية.	.١٣
*٠,٠٠٠	٠,٨٤٠	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها.	.١٤
*٠,٠٠٠	٠,٦٥٣	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية.	.١٥

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$

يوضح جدول (٨) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجالات الثلاثة والدرجة الكلية للمجال دلتا إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ وبذلك يعُدُّ الاستبيان صادق لما وضع لقياسه، مما يطمئن الباحثات على تطبيقه على عينة البحث.

ثبات أدلة البحث:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي الاستبيان النتيجة نفسها لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت الظروف نفسها والشروط ، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد أجرت الباحثات خطوات التأكيد من ثبات الاستبيان؛ وذلك بعد تطبيقه

على أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتين وهما التجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ.
طريقة التجزئة النصفية:

تم حساب ثبات الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية؛ وذلك من خلال احتساب درجة الصف الأول لكل محور من محاور الاستبيان، وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات، وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ، ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون، والجدول (٩) يوضح ذلك.

جدول (٩)

يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل مجال من مجالات الاستبيان وكذلك الاستبيانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

الارتباط بعد التعديل	الارتباط قبل التعديل	عدد الفقرات	المجال
٠,٦٢٨	٠,٥٦٥	٥	المجال الأول: دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي
٠,٦٣٨	٠,٥٨٤	٥	المجال الثاني : دور المؤهلات العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي
٠,٥٨٧	٠,٤٩٧	٥	المجال الثالث : فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير
٠,٦٧٦	٠,٦٥٤	١٥	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي (٠,٦٧٦) وهذا يدل على أن الاستبيانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

طريقة ألفا كرونباخ :

استخدم الباحثة طريقة أخرى من طرق حساب الثبات، وهي طريقة ألفا كرونباخ ، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبيانة، حيث حصلت على قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيانة، وكذلك للاستبيانة ككل ، والجدول (١٠) يوضح ذلك.

جدول (١٠)

يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبيانة وكذلك الاستبيانة ككل

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
٠,٦٣٨	٥	المجال الأول: دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي
٠,٦٣٨	٥	المجال الثاني : دور المؤهلات العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي
٠,٥٧٤	٥	المجال الثالث: فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير
٠,٦٧٤	١٥	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي (٠,٦٧٤) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستبيان وحساب العلاقة بين متغيرين.
٢. معامل ارتباط سبيرمان بروان للتجزئة النصفية المتساوية ، ومعامل ارتباط ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لإيجاد معامل ثبات الاستبيان .
٣. التكرارات والمتotas الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.

تحليل فقرات الاستبيان:

جدول (١١)

تحليل فقرات الاستبيان

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	المجال
المجال الأول: دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي				
١	٨٦,٩	٠,٧٤٠	٤,٣	هل للمحاسبة القضائية دور فعال في مكافحة الفساد المالي
٢	٨٨,٨	٠,٩٣٥	٤,٤	تساعد المحاسبة القضائية في اكتشاف حالات الغش والفساد.
٣	٨٥,٣٨	١,٠٠٨	٤,٣٦	اكتشاف عمليات الاحتيال يتطلب استخدام تقنيات المحاسبة القضائية المتنوعة.
٤	٨٥	٠,٨٦٨	٤,٢٥	هل ترى أن المحاسبة القضائية تعدّ من أحد أركان منظومة اكتشاف الغش والاحتيال المالي.
٥	٩٠	٠,٧٦١	٤,٥	هل تؤيد إضافة مقرر المحاسبة القضائية لتخصص المحاسبة في الجامعات.
٦	٨٧,٠٣	٠,٨٦٤	٤,٣٤	الدرجة الكلية للمحور الأول
المجال الثاني : دور المؤهلات العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي				

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	المجال	
١	٩١,١٥	٠.٩٦٨	٤,٥٥	توفر المعرفة بالبرامج المحاسبية المختلفة والثغرات فيها يساعد في اكتشاف الاحتيال المالي.	١
٢	٨٨,٨٤	١,١٩٦	٤,٤٤	تنوع المؤهلات العلمية والعملية يساعد الحكومات على فهم ومراقبة عمليات وأنشطة الشركات واكتشاف الفساد المالي.	٢
٣	٨٥,٣٨	٠,٧٤٠	٤,٢٦	عدم كفاية الموارد البشرية المتخصصة في المجال المحاسبي سبب من أسباب زيادة الاختلالات وعمليات الفساد المالي.	٣
٤	٨٣	١,٠٤٠	٤,١٥	هل تؤثر الخبرة العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي.	٤
٥	٦٣,٤٦	٠,٨٣٧	٣,١	برأيك هل يتطلب على كل محاسب قبل مزاولة المهنة أن يكون لديه مؤهلات علمية وشهادات أكثر من شهادة البكالوريوس.	٥
٢	٨٢,٣٦	.٩٥٦٢	٤,١	الدرجة الكلية للمحور الثاني	

المجال الثالث : فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير

١	٨٢,٣	.٨٨٥٠	٤,١١	المحاسبة الاستقصائية القضائية وسيلة فعالة لكشف الغش في القوائم المالية.	١
٢	٨٠	٠,٩٨٠	٤	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير.	٢
٣	٨٠	١,٠٩٤	٤	المحاسبة القضائية لها دور فعال في تحسين جودة عملية مراجعة القوائم المالية.	٣
٥	٧٥,٧٦	٠,٧٧٤	٣,٧	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها.	٤
٢	٨١,١	٠,٩٣٢	٤,٠٥	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية.	٥
٣	٧٩,٨٣	٠,٩٣٢٢	٣,٩٧	الدرجة الكلية للمحور الثالث	

يتبيّن من الجدول السابق ما يلي:

بلغ الوزن النسبي لمستوى دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي ٨٧,٠٣ وهو وزن نسبي عالي.

بلغ الوزن النسبي لمستوى دور المؤهلات العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي ٨٢,٣٦ وهو وزن نسبي عالي.

بلغ الوزن النسبي لمستوى فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير ٧٩,٨٣ وهو وزن نسبي عالي.

كان المجال الأول (دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي) في المرتبة الأولى ، بينما حصل المجال الثاني (دور المؤهلات العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي) على المرتبة الثانية ، وقد حصل المجال الثالث (فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير) على المرتبة الثالثة.

حصلت الفقرة الأولى من المجال الثاني والتي تنص على « توفر المعرفة بالبرامج المحاسبية المختلفة واللغزات فيها يساعد في اكتشاف الاحتيال المالي.» على أعلى وزن نسبي في الاستبيان مقداره ٩١,١٥ حصلت الفقرة الخامسة من المجال الثاني والتي تنص على « برأيك هل يتطلب على كل محاسب قبل مزاولة المهنة أن يكون لديه مؤهلات علمية وشهادات أكثر من شهادة البكالوريوس.» على أدنى وزن نسبي في الاستبيان بوزن نسبي مقداره ٦٣,٤٦ .

اختبار فرضيات البحث:

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي.

جدول (١٢)

معامل ارتباط بيرسون بين المحاسبة القضائية ومكافحة الفساد المالي

مكافحة الفساد المالي	Pearson Correlation	المحاسبة القضائية
٠,٨٠٠	معامل ارتباط بيرسون	
٠,٠٠٠	مستوى المعنوية	
٥٣	عدد أفراد العينة	

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين المحاسبة القضائية ومكافحة الفساد المالي، والنتائج مبينة في جدول رقم (١٢) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي (٠,٨٠٠) ومستوى المعنوية تساوي (٠,٠٠٠)، وهي أقل من (٠,٠٥) مما يؤكّد على قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين المحاسبة القضائية ومكافحة الفساد المالي .

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمية والعملية واكتشاف الفساد المالي.

جدول (١٣)

معامل ارتباط بيرسون بين المؤهلات العلمية والعملية واكتشاف الفساد المالي

اكتشاف الفساد المالي	Pearson Correlation	
٠,٧٩٩	معامل ارتباط بيرسون	المؤهلات العلمية والعملية
٠,٠٠٠	مستوى المعنوية	
٥٢	عدد أفراد العينة	

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين المؤهلات العلمية والعملية واكتشاف الفساد المالي، والنتائج مبينة في جدول رقم (١٣) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي (٠,٧٩٩) ومستوى المعنوية تساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يؤكد على قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين المؤهلات العلمية والعملية واكتشاف الفساد المالي.

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير المالية.

جدول (١٤)

معامل ارتباط بيرسون بين فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير المالية

تحسين جودة التقارير المالية	Pearson Correlation	
٠,٧٦٠	معامل ارتباط بيرسون	فاعلية المحاسبة القضائية
٠,٠٠٠	مستوى المعنوية	
٥٢	عدد أفراد العينة	

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير المالية، والنتائج مبينة في جدول رقم (١٤) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي (٠,٧٦٠) ومستوى المعنوية تساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يؤكد على قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير المالية.

مناقشة الفرضيات:

- من خلال الإجابة عن أسئلة البحث وفرضياته اتضح لدى الباحثات النتائج التالية:
١. بلغ الوزن النسبي مستوى دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي ٨٧,٠٣ وهو وزن نسبي عالي.
 ٢. بلغ الوزن النسبي مستوى دور المؤهلات العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي ٨٢,٣٦ وهو وزن نسبي عالي.
 ٣. بلغ الوزن النسبي مستوى فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير ٧٩,٨٣ وهو وزن نسبي عالي.
 ٤. كان المجال الأول (دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي) في المرتبة الأولى ، بينما حصل المجال الثاني (دور المؤهلات العلمية والعملية في اكتشاف الفساد المالي) على المرتبة الثانية، وقد حصل المجال الثالث (فاعلية المحاسبة القضائية وتحسين جودة التقارير) على المرتبة الثالثة.
 ٥. حصلت الفقرة الأولى من المجال الثاني والتي تنص على «توفر المعرفة بالبرامج المحاسبية المختلفة واللغات فيها يساعد في اكتشاف الاحتيال المالي» على أعلى وزن نسبي في الاستبيان مقداره ٩١,١٥
 ٦. حصلت الفقرة الخامسة من المجال الثاني والتي تنص على «برأيك هل يتطلب على كل محاسب قبل مزاولة المهنة أن يكون لديه مؤهلات علمية وشهادات أكثر من شهادة البكالوريوس» على أدنى وزن نسبي في الاستبيان بوزن نسبي مقداره ٦٣,٤٦
 ٧. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية، ومكافحة الفساد المالي.
 ٨. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمية والعملية، واكتشاف الفساد المالي
 ٩. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية المحاسبة القضائية، وتحسين جودة التقارير المالية.

النتائج :

١. تلعب المحاسبة القضائية دوراً كبيراً في مكافحة الفساد المالي.
٢. تنوع المؤهلات العلمية والعملية يساعد في اكتشاف الفساد المالي.
٣. تلعب المحاسبة القضائية دوراً فعالاً في تحسين جودة التقارير المالية.
٤. تعد المحاسبة القضائية أحد أركان منظومة اكتشاف الغش والاحتيال المالي.
٥. عدم كفاية الموارد البشرية المتخصصة في المجال المحاسبي سبب من أسباب زيادة الاختلالات وعمليات الفساد المالي.
٦. إن اكتشاف عمليات الاحتيال يتطلب استخدام تقنيات حديثة.

الوصيات :

١. ضرورة اعتماد مادة المحاسبة القضائية ضمن المنهج التعليمي كمادة أساسية، وذلك كخطوة أولية في سبيل النهوض بهمة المحاسبة القضائية.
٢. عقد ورشات عمل ومؤتمرات خاصة بالتعريف بالمحاسبة القضائية وأهميتها في إطار دعم وتمكين المحاسبين.
٣. السعي نحو إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية.
٤. بالعمل على الاستفادة القصوى من فاعلية أساليب المحاسبة القضائية بغرض ضبط الأداء المالي.
٥. ضرورة تطوير آليات عمل مركز التحكيم لدى جمعية المحاسبين والمراجعين في المملكة العربية السعودية تمهيداً لأن يصبح مستقبلاً كتجمع مستقل للمحاسبين القضائيين ويتماشى مع رؤية ٢٠٣٠.

المراجع

1. Haiyan Sui .(٢٠١٣). The Development Way of Forensic Accounting in China . *Journal of Accounting and Finance Research*, Vol. 2, No. 3.122-119 ،
2. James et al .(2012) .An Empirical Investigation of the Relevant Skills of Forensic Accountants .*Journal of Education for Business*.338-331 ،
3. Toluwe A. O. Enofe .(2016) .Forensic Accounting and Financial Reporting Quality .*International Journal of Advanced Social and Management Sciences*.25 ،
٤. الهادي آدم و مصطفى هارون. (٢٠١٦). المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. العراق: الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٥، ٥٥.
٥. ايمن سعد الدين. (٢٠١٠). تحليل للمحاسبة الابداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري. مجلة المحاسبة والادارة، ص ٤٣.
٦. حسن حسين شحاته. (٢٠١١). الفساد المالي اسبابه وصور علاجه. مجلة الوعي الاسلامي، ٢٢.
٧. رافي جميل، مقداد الجليلي. (٢٠١٢). دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال . جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، السنة ٣٥، العدد ٨١، ٩٣.
٨. زهراء ناجي عبيد. (٢٠١٨). دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، ٦٧٢-٦٧١.
٩. سوسن احمد سعيد. (٢٠١٤). دور المحاسبة والتدقيق في الحد من الفساد المالي والاداري . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار- المجلد السادس العدد الثاني عشر، ٥٣١-٥٣٠.
١٠. عادل صلاح الدين محمد نور. (٢٠١٨). المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي في السودان. الخرطوم، السودان.
١١. عاطف محمد احمد احمد. (٢٠١٦). دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير اليات العمل المحاسبي. اتحاد الجامعات العربية للمحاسبة والمراجعة، ٢.
١٢. عبدالستار الكبيسي. (٢٠١١). المحاسبة القضائية ضرورية للمساهمة في حل المنازعات بصورة عادلة. ندوة علمية حول المحاسبة القضائية. الدوحة، قطر.
١٣. عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي. (٢٠١٦). المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي دراسة استقصائية ميدانية . المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد ١٢، العدد ٢٩، ١.
- Maher Mousa Dragam. (٢٠١٢). المحاسبة الجنائية. مجلة المحاسب الفلسطيني، ١٩، ٢٢.
١٥. محمد ود رجب يس غنيم. (٢٠١٤). نحو اطار متكمال لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية . مجلة العلومية للاقتصاد والتجارة.
١٦. مقداد الجليلي، رافي نزار جميل. (٢٠١٤). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية.
١٧. نجوى احمد السيسى. (٢٠٠٦). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٣٣.